مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص315- ص337 يناير 2009
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

# " زيادة حَرف الجرّ (مِن) في التراكيب ، ومَذهب الأخفش الأوسَط في زيادتِهِ "

د. ياسر محمّد خليل الحروب

**كليّة الآداب - قسم اللغات**

**جامعة الخليل – الضفة الغربية – فلسطين**

**بريد الباحث الالكتروني**:dr-yasserhroub@hotmail.com

**مُلخّص**: تناولُ هذا البحث قَضيّةً من أهم القضايا التي وَقف عندها علماءُ النّحو والبلاغة والتفسير في مُصنّفاتهم ألا إنها قضيّة "الزّيادة" في التراكيب اللغويّة، وقد كانت مواقفُ العلماء من هذه القضية مُختلفة ومُتباينة ، فمنهم مَنْ أقرّها واعتبرها ظاهرة تعْتري التراكيب كغيرها من الظواهر؛فأخذ يبحث عن المعاني والدّلالات التي تؤديها الأحرف الزائدة في التراكيب اللغويّة ، كإفادة المعنى توكيداً واللفظ فصاحة،ومن العلماء مَنْ وَقف من هذه القضية مَوْقف المناقش حيناً، والمعارض حيناً آخر استناداً إلى أنّ كلّ كلمة وكلّ حرف إنّما جاء ليُؤدّي دَوْره في التراكيب، وقد نظروا إلى الزائد باعتباره لا يفيد شيئاً في التركيب ، وبالتالي دخوله في الكلام كسقوطِه منه. وهذا لا وُجود له في التراكيب اللغويّة والقرآنيّة .

## The Addition of the Prepositions (Min) to Linguistic Structures; Al-Akhfash Al- Awsat Views

**Abstract:** This research explores an important issue tackled by grammarians and scholars in their books. This issue has to do with "addition" in linguistic constructions. The views of linguists regarding this issue varied.. Some accepted the notion as being a natural phenomenon, and thus studied the indications of additional letters in the structure such as emphasis and eloquence. Other linguists argued that every word or letter has its role in the composition of words.

**Key Words**: (Preposition, Additions, linguistic structures).

**" المقدمة "**

جاء هذا البحث ليقفَ عند قضية تركيبيّة شَغَلت تفكير الكثير من النّحاة الأوائل ، وقد وقف عندها المفسرون مواقف متباينة ؛لأن لها أثراً بالغاً في توجيه المعاني،فجاءت نظرةُ النّحويين لقضية " الزّيادة " في التراكيب مُختلفة عن نظرة البلاغيين والمفسرين؛ لأنّ النّحوي ينظر إلى التراكيب اللغوية نظرةً تجريديّةً، لكن البلاغي ينظر إلى أثر كلّ عنصر في التركيب وما يترتب على ذلك العنصر التركيبي من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير وما يخرج إليه ذاك التغيير - في البناء التركيبي - من مَعانٍ ودلالات.

والمُلْفت للنّظر في هذه الدّراسة أنّ من النّحاة البصريّين مَنْ خَرَج عن إجماع النّحويين في نظرتِه إلى بعض الظواهر التركيبية كهذه الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها، حيثُ انطلق النحويون البصريّون وكثيرٌ من النّحويين الكوفيين إلى وُجوب توفر شروط لاعتبار حرف الجر (مِنْ) زائداً في التركيب ، لكن رأينا الأخفش الأوسط (سَعيد بن مَسْعدة) قد خَرجَ عَن إجماع النحويين هذا ، وقال بجواز زيادة حرف الجرّ (مِنْ) في التراكيب من دون شروط ، وكان لرأيه هذا أثرٌ كبيرٌ في تغيير نظرة النّحاة والمفسرين إلى تلك الظاهرة ، فمنهم من أخذ برأيه من دون مُناقشة أو احتجاج عليه، ومِنهم مَنْ اكتفى بعرضِه في أثناء التأويل النّحوي لبعض التراكيب، ومِنْهم من خَالفهُ؛ فنَاقشهُ في مذهبه هذا .

فجاءَت دِراستُنا هذه لِتُلقي الضَّوْء على نَظرة النّحاة وغيرهم من العلماء اللغويين في قضيّة الزائد في التركيب ، وبيان أثر هذه الظاهرة في فَكّ إسارِ النّحو العربي من القيود التي ألزمه بها بعض النّحاة، بالإضافة إلى الكشفِ عن أثر مَذهب الأخفش الذي انفرد به في التوجيه النّحوي والتفسيري لبعض التراكيب اللغوية والقرآنية.

**" زيادة حرف الجر (مِنْ ) في التراكيب ، ومذهب الأَخفش الأوسط في زيادته "**

لقد تبايَنَتْ آراءُ علماء العربيّة حول قضيّة " الزّائد " في التركيب اللغوي واختلفت، فمنهم مَن أقرّها ، ومِنْهم مَنْ تحفظ نَحْوها ؛ فأخذ يبحثُ عن معانٍ يُمكن أن يؤديها الحرفُ في التركيب على اعتبار أنّ كلّ حرف وكلّ كلمة وَرَدَا في التركيب جاءا ليُؤدّيا مَعنىً لم يكن إذا ما ذكِر ذلك الحرف وتلك الكلمة، وسَنقف عند تلك الآراء وتلك المواقف المتباينة لعلماء النحو وبخاصّةٍ المُفسّرون الذين كانت لهم توجيهاتٌ خاصةٌ لبعض الكلمات أو الحروف في بعض التراكيب اللغويّة؛ لنقف على أثر ذلك الاختلاف في توسيع القاعدة النحويّة، وسلامة التوجيه المعنوي للعبارات والتراكيب.

**أولاً- زيادةُ الحَرْف أو الفعل أو الاسم في التركيبِ اللغوي**

يَرى معظُم النّحويين أنّ حقّ الزّيادة أن تكونَ في الحُروف وفي الأَفعال. أمّا الأسماء فَنصّ أكثرُهم على أنها لا تُزاد ، لكن جاءَ في كلام بعض المفسرين الحكمُ عليها بالزّيادة في بعض المَواضع ، كقول الأخفش (سَعيد بن مَسْعدة) في جواز زيادة الاسم . حيث أشار إلى زيادته في التسمية ، فذهب إلى أن كلمةَ (اسم) في التسمية زائدةٌ؛ وقد زيدت ليخرجَ بذكرها من حُكْم القسَم

إلى قَصْد التبرّك، فأصل الكلام : بالله [1] وقال العلامة جار الله الزّمخشري في قولــه تعــالى: " يُخادِعونَ اللهَ والذين آمنوا "[2]

" إنّ اسم الجلالة مُقحَم[3] ، ولا يتصوّر مُخادعتهم لله تعالى[4] . لكن رأينا السّمينَ الحلبي قد رَدّ قولَ الزمخشري هذا بزيادة اسم الله تعالى ويرفضُهُ[5] .

ورأى جلالُ الدّين السّيوطي أنّ الزّيادة تكونُ في الحُروف ، وزيادةُ الأفعال قليلة، والأسماء أقلّ، وأورد: وسُئل بعضُهم عن التأكيد بالأحرف الزائدة ، فقال هذا لا يَعرفه أهلُ الطّباع، يَجدون من زيادة الحرف معنىً لا يجدونَه بإسقاطِه، ونظيرُه العارفُ بوزن الشعر طبعًا إذا تغيّر عليــه البيت بنقص أنكــرَه، وكذلك هذه الحروف تغيّر نفس المطبوع بنقصانها ، ويجُد نفسَه بزيادتهــا على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانِه[6].

وقال ابن الخبّاز في " التوجيه ": وعند ابن السّراج أنّه ليس في كلام العرب زائدٌ؛ لأنّه تكلُّم بغير فائدة، وما جاء منه حَمَلَه على التوكيد، ومنهم مَنْ جوّزه فجعل وجــوده كالعَــدَم، وهــو أفســد الطرق[7]. ومعنى كوْن الحرف زائداً أنّ أصل المعنى حاصلٌ بدونــهِ دون التأكيــد، فبوجــوده حَصلَت فائدةُ التأكيد، والواضع الحكيم لا يضعُ الشيءَ إلا لفائدة.

لكن رأينا ابنَ جنّي قد أقرّ بوقوع الحرف الزّائد في التّركيب اللغوي، حيثُ رأى إنهُ يقعُ لإفــادة مَعْنى التوكيد، قال: " كلّ حرفٍ زيدَ في كلامِ العربِ فهو قائم مقام إعادة الجملة مرّة أخرى[8] ، وبابها الحُروف والأفعال، أمّا الحروف فقد مثلَ لزيادتها بقوله تعالى : " فبمَا نَقضِهم ميثاقهُم "[9] أي : فَبنَقضِهم ميثاقهم. و(ما) زائدة. وعلّق أبو عُبيدة على ذلك فقال : والعربُ تستعمل "ما" في كلامها توكيداً، وإن كان الذي قبلها يَجُرّ جرَرَت الاسم الذي بعدها ، وإنْ كانَ مرفوعــاً رفعــتَ الاسم ، وإن كان منصوباً نَصَبْت الاسمَ.

---

[1] الأخفش ، معاني القرآن147/1.

[2] البقرة 9/2.

[3] أي: زائد.

[4] الزمخشري، الكشاف 174/1. وينظر: الزّركشي ، البرهان في علوم القرآن 82/3.

[5] السّمين الحلبي ، الدّر المصون126/1.

[6] السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن 196/3.

[7] الزّركشي ، البرهان 81/3.

[8] السّيوطي ، الإتقان 274/3.

[9] المائدة13/5.

وذَكَـرَ سيبويه أَنْ ليس لـــ " ما " معنىً سوى ما كان قبل أَنْ تجيءَ إلا التوكيد[1]. ومُثّل لزيادة الفعل بقوله تعالى في سورة مريم : " قالوا : كَيْفَ نُكلّم مَنْ كانَ في المَهْد صَبِيّاً "[2] قيل: ( كان) ها هنا زائدة وإلا لم يَكُن فيه إعجازٌ، لأنّ الرجالَ كلّهم كانوا في المَهْد ، وانتصـبَ صـبيّاًعلى الحال، لا أنه خبرٌ لـــ (كان).

ورأينا ابن عصفور قد وضّحَ فقال: إنها زيدت في وسط الكلام للتأكيد ، وهي مؤكدة للماضي في ( قالوا).

وَوَضّح ابنُ جنّي موقفه من زيادة الحرف في التركيب اللغوي في الجزء الثاني من كتابه القيّم" الخصائص"، فأشارَ إلى أنّ زيادة َالأحرفِ أمرٌ خارجٌ عن القياس ، وكذلك حذفها ، وذلك أنّه إذا كانت إنّما جيء بها اختصاراً وإيجازاً كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر وأخْذاً له بالعكس والقلْب، ألا ترى أنّ الإيجازَ ضدُّ الإسهاب .والقياسُ ألا يجوز حذفُ الحروف ولا زيادتها ، ومع ذلـك فقـد حُذفت تارةً وَزيدت أخرى ، وزيادة الحروف كثيرةٌ وإنْ كانت على غير قياس[3]، وأمّا زيادتُها؛ فلأجلِ التوكيد بها، وذلك أنه قد سَبَق أن الغرَضَ في استعمالها إنّما هو الإيجاز والاختصار.

وهناك مِن العلماء المفسّرين مَنْ أنكرَ وُرود الحَرف الزائد في القرآن ، فالطرطوس يذكر في (العُمدة) : زَعم المبّردُ وثعلبُ ألا صِلة[4] في القرآن ، والدّهماءُ من العلماءِ والفقهاءِ والمفسرين على إثبات الصِّلات في القرآن ، وقد وُجد ذلك على وَجْهٍ لا يسع إنكاره فذكر كثيراً[5]. والأوْلى اجتناب مثل هذه العبارة[6] في كتابِ الله تعالى ؛ لأن مرادَ النّحويين بقولهم ( الزائد ) يكون مـن جهة الإعرابِ، لا مِن جهةِ المَعْنى .

وقد اقتربَ موقفُ السّكاكي من مَوقف الزّمخشري في القول بزيادة الحَرْف فـي التركيـب اللغوي، حيثُ رأى السّكاكي في ( المفتاح ) أنّ الغرضَ من وَضْع الحرف الاختصار، والزيـادة تُنافيه ، ولهذا متى حَكمْنا على حرفٍ بزيادة لم نُردْ سِوى أن أصل المعنى بدونه لا يَختل ، وإلا فلا بُدّ مِن أن تثبتَ له فائدةٌ[7] والزّمخشري رأى أنّ هذه الأحرف ــ أحرف الزّيادة ــ تُعرف بأنّ

---

(1) أبو عبيدة ، مجاز القرآن157/1. وينظرُ : سيبويه، الكتاب180/1- 181.

(2) مريم 29/19.

(3) ابن جنّي ، الخصائص 280/2.

(4) المراد بـــ " الصّلة " : الزيادة.

(5) ينظر : الزّركشي ، البرهان 81/3.

(6) القول بزيادة الحرف.

(7) ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم100، والزّمخشري، شرح الأنموذج في النـّحو 197.

إسقاطَها لا يخلّ بالمعنى الأصلي، وتُسّمى أحرف الصّلة ؛ لأنه ربّما يُتوصّل بها إلى استقامة الوَزْن والقافيةِ والمقابلةِ في النظم والسّجعِ ، وفائدتُها تأكيدُ المعنى المَقصود من الكلامِ الداخلةِ عليه.

**ثانياً- مُسَمّياتُ" الزيّادة أو الزّائد " عند النّحاة والمفسرين**

من خلال النّظر في بَعض المُصنّفات النحويّة والقرآنيّة التي اهتمتْ بتفسير القرآنِ الكريمِ وإعرابه، تَبيَّن لنا أنَ كثيراً من العلماء قد تحَرّجُ من إطلاق لفظ كلمة ( زائد ) أو ( زيادة ) على حرف من حروف كتابِ الله . بل رأيناهم يُعبّرون بعبارات أكثر تورُّعاً وتأدباً من إطلاق الكلمة على عنانها ،فكانوا يقولون: صِلة[1] أو حَشواً أو لغْواً أو مُقحماً أو تأكيداً، وَفي ذلك قالَ ابنُ يَعيش: " والصّلة ُ والحشوُ من عباراتِ الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عباراتِ البصريين ، ونعني بالزائد أنْ يكونِ دخولُه كخروجهِ من غيرِ إحداثِ مَعْنى ، وقد أنكرَ بعضُهم وقوعَ الأحرف زوائد لغير مَعْنى، لأنّه إذ ْ ذاك يكون كالعَبَث ، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهّم لم يجدوه في اللغة ، أو لما ذكروه من المعنى، فإنْ كانَ الأول فقد جاءَ منه في التنزيل والشعرِ ما لا يُحصَى ، وإنْ كان الثاني فليس كما ظنّوه، لأن قولنا : (زائد) ليس المرادُ أنه دَخل لغير معنى ألبتة، بل زِيدَ لضرْبٍ من التأكيد، والتأكيد معنىً صحيح[2].

**ثالثاً-مَوْقفُ البلاغيين من قضيّةِ ( الزّائد ) في التراكيب**

تناول البلاغيّون ــ وعلى رأسهم الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ــ قضيةَ ( الزّيادة ) في التراكيب تناولاً بلاغياً مُعبّراً عن أوجه الحذف و الزيادة المختلفة في التراكيب ، مع بيان دلالات ذاك الحذف وتلك الزّيادة بشكل لا نملكُ معه إلا الإقرار بالقول إن البلاغيين كانوا أوسعَ أفقاً من النحويين في دراسةِ ظاهرة الزيادة في التراكيب اللغوية ، حيثُ لم يكتفِ البلاغي بالقول : " هذا حرفٌ زائدٌ في التركيب ، بَل أخذ يبحثُ عمّا وراء تلك الزيادة من أغراض ودَلالات ، فذلك ابنُ سنان الخفاجي في كتابه ( سّر الفصاحة ) قد جعلَ الزيادة في الكلام على نوعين[3]:

**الأول** : زيادة لها أثرٌ في المعنى ، حيثُ تكون الزيادةُ مفيدة التأكيد .

---

[1] معناه: أنه حرف يصل به المتكلم كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى.

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل 128/8 . وينظر : السّيوطي ، الأشباه والنظائر 253/1.

[3] ابن سنان الخفاجي ، سّر الفصاحة 152.

**الثاني**: زيادة لا تؤثر في معنى الجملةِ مُطلقا ، وبالتالي لا تحملُ أيّ دلالة من دلالات الكــلام ، وهو المعبَّر عنه بــ(الحشو) ، فالكلمة التي تقعُ في التركيب حشواً تكون غير مُؤثرة ، ومَثل لذلك بقول أبي تمام :

**جَذَبْتَ نداهُ غَدْوَةَ السَّبْت جذبةً فَــخَــرَّ صريعاً بَيْنَ أيدي القصائدِ**[1]

فقوله: ( غدوة السّبت ) حَشْو لا تحتاج إليه، وبالتالي لا تقع فائدةٌ بذِكْره.

ومِن دَلالات زيادة (مِنْ) عند البلاغيين قوله تعالى في سورة المُلك: " ما تَرَى في خَلْقِ الرّحمن من تفاوُت، فارْجع البَصرَ هل ترَى مِنْ فُطُور"[2]. فقد وَرَدت ( مِنْ ) في الآية الكريمة زائــدة، حيثُ جاءت لتدلّ على إفادة العُموم الذي أفادته كلمة ( تفاوت ) في الآية، فزيادة (مِنْ) أفــادت التأكيد في هذه الآية؛ لِدُخولها على ( نكرة ) أفادت العموم وبالتالي أفادت( مِــنْ ) تأكيــد ذلــك العُموم. وكذلك النكرة، وَكأنّ الكلمة كُرّرت مَرّتين، لأن معنى العموم كُرّر مَرّتين، عن طريــق (مِنْ) المفيدة الاستغراق، والنكرة العامة بعدها ( تفاوت ) ومن هنا جاء التوكيد[3]. والفائدة مــن هذا التوكيد هو إظهار الأدلة الواضحة بالمشاهدة على قدرة الله ــ سبحانه ــ ؛ باعتبارهِ الــذي خلق السموات والأرضَ والقادر على كلّ شيْء .

أمّا شيخُ البَلاغيين عبدُ القاهر الجرجاني فقــد نفــى أن تكــونَ هنــاك عَلاقــة بــين الزيــادةِ والمَجاز،فرأيناه قد قال في الحرف (ما) في قوله تعالى في سورة آل عمران : " فبما رَحْمةٍ مِنَ الله لِنْتَ لــَهُم "[4]: إنّهُ لا يَجوز أن يُقالَ إنّ زيادة (ما) في نحو : " فبما رَحْمــةٍ " مجــاز أو أنّ جملة الكلام تصير مجازاً؛ لأجل زيادته فيه ، وذلك أنّ حقيقة الزيادة في الكلمة أن تُعرّى مــن معناها وتُذكر ، ولا فائدة لها سوى الصّلة ويكون سقوطها وثبوتُها سواء ، ومُحال أن يكون ذلك مجازاً ؛ لأن المجاز أن يُراد بالكلمة غير ما وُضعت له في الأصل أو يزاد فيها أو يوهَم شــيءٌ ليس من شأنها ... والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يُتصوّر فيه ذلك[5]. وأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه فيجبُ أن ينظرَ فيه ، فإذا حدث هناك بسبب ذلك الزائد حكمٌ تزولُ به الكلمةُ عن أصلها جاز حينئذٍ أن يُوصفَ ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مَجاز ، كما في نحو قوله تعالى

---

(1) البيت من قصيدة لأبي تمام يمدح فيها خالد بن يزيد الشيباني. ينظر:أبو تمام، الديوان86.

(2) الملك 3/67.

(3) محمد أبو الفتوح ، أسلوب التوكيد 206.

(4) آل عمران 159/3.

(5) الجرجاني ، أسرار البلاغة 384.

في سورة الشورى : " ليس كمثلِه شَيْء"[1] ، إنّ الجرّ في المِثل مجاز ؛ لأن أصله النصب[2] والجرّ حكم وعرض من أجل زيادة الكاف ، ولو كانوا قد جعلوا الكافَ مَزيدةً لم يُعملوها ، لما كان لحديثِ المجاز سبيل على هذا الكلام .

أما الخطيبُ القزويني فقد رأى: أنّ المقبولَ من طرق التعبير عن المعنى هو تأديةُ أصل المراد بلفظ مُساوٍ، أو ناقص عنه ، أو زائد عليه لفائدة . ثم ذكر مُفسّراً : وقولنا (لفائدة) احتراز من شيئين[3]:

**أوّلهما**: التطويل وهو ألا يتعيّن الزائد في الكلام كقوله: " وألفى قوْلَهَا كذِباً وَمَيْنا "[4] ، فإنّ المَيْنَ والكذبَ واحدٌ.

**وثانيهما**: ما يشتمل على الحشو ، والحشو ما يتعيّن أنّه زائد .

وقد قسّم الرّضي فائدة الزيادة في التراكيب قسمين : **فائدة معنوية ، وفائدة لفظية** ، فالمعنوية : تأكيد المعنى كما في (مِنْ) الاستغراقيّة ، و(الباء) في خبر ليس وما .

واللفظية : تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح ، أو كَوْن الكلمة أو الكلام بسببها مُهيئاً لاستقامة وَزْن الشعر أو حُسن السّجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية،ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلا لَعُدّت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيّما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

وقد تجتمعُ الفائدتان في حرف ، وقد تنفردُ إحداهما عن الأخرى ، وإنّما سُمّيت ــ أيضاً ــ أحرف الصّلة ؛ لأنهُ يُتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سَجْع[5].

**رابعاً- الوجوه التي تأتي عليها ( مِنْ ) في التراكيب**

**أ- المعاني العامّة لحرف الجرّ (مِنْ ) في التراكيب**

يأتي حرفُ الجرّ ( مِنْ ) في التراكيب اللغوية على خمسةَ عشرَ وَجْهاً[6]:

---

[1] الشورى 11/42.

[2] على أنــّه خبر ليس.

[3] الخطيب القزويني ، الإيضاح 102.

[4] البيت في ابن هشام، مغني اللبيب 357/2. وصدره: وَقدّتِ الأديمَ لِراهِشَيْهِ.

[5] السّيوطي ، الأشباه والنظائر 1/ 256.

[6] ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب 318/1 . والمالقي ، رصف المباني324.

**الأول**: ابتداء الغاية المكانيّة، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعةٌ أنّ سائر معانيها راجعةٌ إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان ، نحو : " مِنَ المَسْجدِ الحرامِ "[1] . قال الكوفيون والأخفش والمُبرّد ــ من البصريين- وفي الزمان أيضاً ، بدليل : " مِن أوّلِ يومٍ . واستشهدوا لذلك بقول النابغة: تُخُبِّرنَ مِنْ أزمان يومِ حليمة إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلّ التجاربِ[2].
وقيل التقدير : من مُضيّ أزمانِ يوم حليمة ، ومن تأسيس أوّل يوم . وردّه السُّهيلي[3] بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان .

**الثاني**: التبعيض ، نحو قوله تعالى : " مِنْهم مَنْ كلّم الله[4] " . أي : بعضُهم من كلّم الله.
**الثالث**: بيان الجنس ، نحو قوله تعالى : " يُحلّون فيها مِن أساورَ مِن ذهبٍ ويَلْبَسون ثياباً خُضْراً من سُندسٍ و إستبرق"[5]. الشاهد في غير الأولى بأن تلك للابتداء، وقيل : زائدة .
**الرابع**: التعليل ، نحو قوله تعالى : " ممّا خطيئاتِهم أُغرِقوا "[6].
**الخامس**: البدل ، نحو قوله تعالى " أرَضيتُم بالحياةِ الدّنيا من الآخرة "[7] .
**السادس**: مرادفة (عن) نحو : " فَوَيلٌ للقاسية قلوبُهم مِن ذِكْر الله "[8].
**السابع**: مرادفة (الباء) نحو : " يَنْظرون مِن طرْفٍ خَفيّ "[9].
**الثامن**: مرادفة (في) نحو : إذا نُودي للصّلاة مِن يومِ الجُمُعة "[10].
**التاسع**: موافقة (عند) نحو : " لن تُغنيَ عَنْهم أموالهُم ولا أولادُهم مِن الله شيئاً[11] " قاله أبو عُبيدة.

---

[1] من سورة الإسراء 1/17. " سُبحانَ الذي أسْرَى بعبدِهِ ليلاً مِن المَسْجدِ الحَرَامِ إلى المَسْجدِ الأقصى".
[2] النابغة ، الديوان 60.
[3] السّهيلي:هوعبد الرّحمن بن عبد الله ، عالم أندلسي ، كان عالماً بالعربيّة واللغة والقراءات ، بارعاً في ذلك، نحويّاً متقدماً ، أديباً، عالماً بالتفسير ،عارفاً بعلم الكلام والأصول غزير العلم ، توفي سنة 581هـ . ينظر:السيوطي، بغية الوعاة 81/2.
[4] البقرة 253/2.
[5] الكهف 13/18.
[6] نوح25/71.
[7] التوبة 38/9.
[8] الزّمر22/39.
[9] الشورى 42/ 45
[10] الجمعة 9/62
[11] آل عمران 10/3.

**العاشر**: مرادفة (رُبّما) وذلك إذا اتصلت ب(ما)كقوله:

**وإنّا لممّا نَضْربُ الكبشَ ضَرْبةً  على رأسِه تُلقي اللسانَ من الفم**[1]

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم .

**الحادي عشر** : مرادفة (على) ، نحو قوله تعالى : " ونَصَرْناه مِن القوْمِ "[2].

**الثاني عشر**: الفصل،وهي الداخلة على ثاني المتضادّين نحو:"حتى يَميز الخبيثَ من الطيّب"[3].

**الثالث عشر**: الغاية ، قال سيبويه : وتقول : رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك ، أي مَحَلاً للابتداء والانتهاء .

**الرابع عشر**: التنصيص على العُموم ، وهي الزّائدة ، نحو قولنا : ما جاءني من رجلٍ.

**الخامس عشر**: توكيد العموم ، وهي الزائدة أيضاً ، نحو قولنا : ما جاءني مـن أحـدٍ أو مـن دَيّار.فكلّ من:( أحدٍ و ديّارٍ ) صيغتا عموم .

وبعد عَرْض هذه الوجوه العامّة لمعاني حرف الجرّ (مِنْ) في التراكيب ، يحسنُ بنا أنَ نَلجَ إلـى قضيّتِنا الأساسيّةِ في هذه الدّراسة ، وهي أحوال زيادة (مِنْ) في التراكيب .

**ب ــ المعاني الخاصّة لـــ (مِنْ) الزّائدة في التراكيب**

قبل أنْ نتحدّثَ عن أحوال زيادة حرف الجّر (مِنْ) في التراكيب وشروط ذلـك ، ومـذهب الأخفش في زيادته ، يحسنُ بنا أن نقفَ عند آراء كبار النحاة في مسألة زيادة (مِنْ) في التركيب اللغوي.

رأى سيبويه[4] أنّ (مِنْ) قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنهـا توكيد إلا أنّها تجرّ ، وذلك نحو قولنا : ما أتاني مِن رجلٍ ، وما رأيت مِن أحدٍ ، فلو أخرجـت (مِنْ) كان الكلام حسناً ولكنّه أُكد بمِن ؛ لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس .

لكنّ (المُبرّد) خالفَ أستاذَه في هذا التوجيه المتعلق بزيادة (مِنْ) ، فقال[5] : وأمّا قولهم إنهـا تكون زائدةً فَلستُ أرى هذا كما قالوا ، وذلك أنّ كلّ كلمةٍ إذا وقعت وقع معها معنـىً ، فإنمـا حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم ، ما جاءني من أحدٍ ، وما رأيتُ مـن رجـلٍ ،

---

[1] البيت في سيبويه، الكتاب 3/ 156 للشاعر أبي حيّة النُّمَيْري ، والمراد بالكبش في البيت: رئيس القوم.

[2] الأنبياء21/ 77.

[3] آل عمران 3/ 179.

[4] سيبويه ، الكتاب 225/4 . وينظر : الصّيْمريّ ، التـّبصرة والتّذكرة 286/1.

[5] المبّرد ، المقتضب 45/1.

فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيتُ رجلاً ، وما جاءني أحدٌ ، وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنسَ كلّه ، ألا تــرى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله لم يَجُز ، لأن عبد الله معرفة فإنما موضعه موضع واحد .

وأما الزائدة فهي التي دخولها في الكلام كسقوطها ، كقول الله عزّ وجلّ : " أن يُنزّلَ عليكم مِن خيْرٍ مِن رَبّكم "[1] إنّما هو خير، ولكنها توكيد ، فهذا موضع زيادتها[2]. أمّا ابن الحاجب[3] فقــد بَيّن أنْ ليس معنى (مِنْ) المزيدة ابتداء الغاية ، لأن معنى كونها زائدة أنك لو أســقطتها كــان المعنى الأصلي بحاله ، ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء ، لأنك لوحذفتها لم يبق معنى الابتداء فيبطل كونها زائدة ، ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة ، وهو باطل .

وذلك ابن السّراج في كتابه " الأصول" قد رأى: أنّ (مِنْ) تكونُ زائدة إذا دخلت على مــا هــو مُستغن من الكلام إلا أنها تجرّ ؛ لأنها حرف إضافة نحو قولهم : ما جاءني من أحد ، وكقول الله عز وجل : " أنْ ينزّلَ عليكم من خيرٍ من ربّكم "[4] ، إنما هو خير ، ولكنها توكيد ، وكذلك : ما ضربتُ من رجل ، إنما هو : ما ضربتُ رجلاً.فهذا موضع زيادتها،إلا أنه موضع دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، فلا نقول : ما جاءني من عبد الله ؛ لأن (رجلاً) في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء قد عُرف بعينه[5].

**جــ- ما اشترطَه النحاة للقول بزيادة (مِنْ) في التراكيب**

لزيادة (مِنْ) في التركيب عند البصريين ــ ماعدا الأخفش ــ شرطان:

**1**- أنْ تدخل على نكرة .

**2**- أنْ يتقدّمَها في التركيب نَفْي أو نَهْي أو استفهام بــ (هل) . وزاد الفارسيُّ الشّرط كما في قول زهير:**ومَهْما تكــُنْ عندَ امرئٍ مِنْ خليقةٍ وإنْ خالَها تَخْفى على النّاس تُعلم**[6].

ولكن الصّفار منع ذلك ولم يضع ( الشرط ) ضمن تلك الأشراط.

---

[1] البقرة 105/2.

[2] المبرد ، المقتضب 137/4.

[3] ابن الحاجب ، أ ماليه 1 / 311 . ويَنظر أيضاً : الزمخشري ، المفصّل 283.

[4] البقرة 105/2.

[5] ابن السّراج ، الأصول في النحو 410/1.

[6] زهير بن أبي سلمى ، الديوان 1/1.

و لـــ(مِنْ) الزائدة في النفي معنيان[1]:

**أحدهما**: أن تكون للتنصيص على العموم ، وهي الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءني من رجلٍ. فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ، فإذا دخلت (مِنْ) تعيّن نفي الجنس ، وعليه قوله تعالى : " ومَا مِنْ إله إلا إلهٌ واحدٌ "[2] .

**وثانيهما**: لتوكيد العموم ، وهي الداخلة على الصّيغة المستعملة في العُموم ، نحو : ما جاءني من أَحَد. لأننا لو أسقطنا (مِنْ) لبقي العموم على حاله ، لأن ( أحداً ) لا يُستعمل إلا للعموم في النفي.

**خامساً- مذهب الأخفش الأَوْسَط[3] في زيادة (مِنْ) في التراكيب**

ذكرنا قبلَ قليل أَنْ النحاة البصريين اشترطوا لزيادة (مِنْ) في التراكيب اللغويّة شرطَيْن : أن تدخل على نكرة ، وأن يتقدّمها نفي أو نهي أو استفهام . لكن الأخفش خــرَج عــن أشــراط البصريين تلك، ولم يشترط واحدًا من الشرطيين الأوّلين بالرّغم من كونِهِ عالماً بصرياً من أبرز مشاهير المدرسة البصريّة الذين نشطوا نشاطاً واضحاً ؛لأجل النهوض بعلــوم النحــو وتقويــة أركانه، ممّا حدا به إلى نقض الكثير من آراء شيوخ المدرسة البصريّة النحويّة والإتيان بــآراء ومناقشات تُغاير ما ذهبوا إليه واعتبروه أصلاً من أصولهم .

وقد كان لآراء الأخفش النحويّة التي خالف بها آراء شيوخ المدرسة البصريّة دورٌ كبيرٌ في إثراء قضايا النّحو العربي ومسائله المختلفة ، وتبعه فيها كثير من النحاة والمفسرين في مؤلفاتهم، وكثيراً ما تطالعنا في المصنفات النحويّة وكتب التفسير عبارات تشير إلى أثر الأخفش وآرائه في تلك المصنفات مثل: " ورأي الأخفش ..... " ، " على رأي الأخفش ...." ، " وهــذا قــول الأخفش سعيد " ، إلى غير ذلك من عبارات تشير إلى أهمية آرائه وعظيم أثره وارتفاع منزلته بين علماء النّحو وغيرهم من المفسرين .

---

[1] الزّركشي ، البرهان 421/4 . وينظر : ابن هشام ، مُغني اللبيب 323/1 وابن مالك، شــواهد التوضــيح و التصحيح 126.

[2] المائدة 73/5.

[3] هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة المجاشعيّ النّحويّ البَصريّ ( ت830/215) ، كان أعلمَ الناس بالكلام ، وكان أسَنَّ من سيبويه ولقي من لقيه سيبويه من العلماء ، وهو أكبر أئمة النّحو البصريين بعد سيبويه ، قد خالف أستاذه في كثير من مسائل النّحو ، وتابعه الكوفيون في كثير من المسائل التي خالف بها أستاذَه. تنظر ترجمته : القفطي، إنباه الرّواة 36/2 ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان 381/2 . ابن النديم ، الفهرست ، 75، الســيرافي ، أخبــار النحويين البصريين ، بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي 151/21، السيوطي ، بغية الوعاة 590/1.

ومن أبرز المسائل التي جاء بها الأخفش وخالف بها جمهورَ البصريين وكان لها دورٌ كبيرٌ في إثراء قضايا النحو العربي ومسائله المختلفة:

**" زيادة (مِنْ) في الإيجاب "**

لقد قرّر الأخفش جواز زيادة حرف الجرّ (مِنْ) في الإيجاب ، ومن دون أيّ شرط من الأشراط التي وضعها البصريون لزيادة (مِنْ) في التراكيب ، فرأيناهُ قد قالَ في معرض حديثه حول قوله تعالى في سورة البقرة : " يُخرجُ لنا مِمّا تُنبتُ الأرضُ من بَقلِها وَقثائِها "[1] ، قال : " دخل فيه (مِنْ) كنحو ما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البُرّ والشعير .

وتقول: ذهبتُ فأصبتُ من الطعام، تريد: "شيئاً " ولم تذكر الشيء ، كذلك : " يُخرجُ لنا مِمّا تُنبتُ الأرضُ " (شيئاً) ، ولم يذكر الشيء . وإن أردت جعلته على قولك: ما رأيتُ من أحد" تريد: ما رأيتُ أحداً، و " هل جاءك من رجُلٍ " تريد: هل جاءك رجلٌ . فإن قلت: إنما يكون هذا في النّفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك[2]، قال : " وَيُكفر عَنْكم مِنْ سَيّئاتِكم "[3] فهذا ليس باستفهام ولا نَفْي، وقالت العربُ: " قد كان من حديثٍ فَخلَّ عنّي حتى أذهب " يريدون: قد كان حديثٌ.

**وحسبنا أن نوردَ في هذا المقام مَجموعةً من الشّواهد والآيات الكريمة التي ذهب فيها النحاة والمفسرون مَذهبَ الأخفش الأوسط في الحُكم بزيادةِ (مِنْ) في الإيجاب ، وعدم اشتراط تقدّمها نفي أو نهي أو استفهام:**

**أ)** في قوله تعالى في سورة النّحل : " ليَحْمِلوا أوزارَهَم كاملةً يومَ القيامةِ ومِنْ أَوزارِ الذين يُضلونَهُم بغيرِ علْم "[4] .

ذهب العلماءُ إلى أنّ (مِنْ) في الآية للتبعيض ، وقال الأخفش : زائدة ، في حين قال الواحدي : ليست للتبعيض ، لأنه يستلزمُ تخفيف الأوزارعن الأتباع وذلك غير جائز بنصّ الحديث لكنها للجنس ، أي : ليتحملوا أوزارَ الأتباع ، ولا تُقدّر (مِنْ) البيانية هذا التقدير ، وإنّما تقدّر : الأوزار التي هي أوزار الذين يضلونَهم ، فيؤوّل من حيث المعنى إلى قول الأخفش وإن اختلفنا في التقدير[5].

**ب)** وفي قوله تعالى في سورة الإسراء : " ولَقَد صرّفنا للنّاسِ في هذا القرآنِ مِنْ كلّ مَثَل "[6].

---

[1] البقرة ، 61/2.

[2] الأخفش ، معاني القرآن 1/ 272.

[3] البقرة 271/2.

[4] النحل 25/16.

[5] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط 484/5 . وينظر : العكبري ، إملاء ما مَنّ به الرّحمن 2 / 79.

[6] الإسراء 17/ 89.

يرى النحاة أنّ مفعول" صَرّفنا " محذوف تقديره: البيّنات والعِبَر و (مِنْ) لابتداء الغاية . قال ابن عطيّة : ويجوز أن تكون زائدةً على مذهب الأخفش[1].

**جـ)** ومن أثر زيادة حرف الجر (مِنْ) في توجيه المعنى ، قوله تعالى : " ومِنْ البَقَـر والغَـنَم حرّمنا عليهم شحومها إلّا ما حَمَلتْ ظهورها أو الحَوايا "[2] .

أجاز الأخفشُ زيادةَ (مِنْ) في الآية ، كما قال بعدم زيادتها أيضاً ، وعلى ذلك يكون المعنى : والبقر والغنم حرّمنا عليهم ، ويجوز أن يقال بزيادتها على معنى : ومن الغنم حرّمنا الشـحومَ ، كما نقول: من الدّار أُخذ النّصف والثّلُث فأضفت على هذا المعنى كما تقول : من الـدار أَخـذ نصفُها "[3] .

**د)** وفي قوله تعالى في سورة الرّوم : " لله الأمْرُ مِنْ قبلُ ومِن بَعدُ "[4].

قال الجمهورُ إنّ (مِنْ) الداخلة على (قبل و بعد ) لابتداء الغاية ، ورُدّ بأنها لا تدخل عندهم على الزّمان ، وأجيب بأنها غير متأصّلة في الظرفيّة ، وإنما هما في الأصل صِفتان للزّمان، إذْ المعنى " جئتَ زمناً قبل زمن مجيئك فلهذا سَهُل ذلك فيها . وزعم ابن مالك أنّ (مِنْ) زائدة وذلك مبني على قول الأخفش[5] ومذهبه في زيادة (مِنْ)يتمثل في عدم الاشتراط لزيادتها .

**هـ)** ومن زيادة (مِنْ) على مذهب الأخفش، قوله تعالى في سورة البقرة : " ولَنَبْلُونَّكم بشيءٍ من الخَوْفِ والجُوعِ ونقصٍ من الأموالِ والأنفسِ والثمراتِ ، وبَشّرِ الصّابرين" [6] .

في الآية لا بدّ من تقدير حذف ، أي : شيء من الخوف ، وشيء من الجوع ، وشيء من نقص. (من الأموال ) متعلق ( بنقص ) أو صِفة لمحذوف من ، ومِنْ لابتداء الغاية ، أو صفة لمحذوف، أي : نقص شيء من الأموال و (مِنْ) للتبعيض أو زائدة عند الأخفش[7] .

**و)** في قوله تعالى في سورة إبراهيم: " يَدْعُوكُم لِيَغْفرَ لكم من ذُنُوبكِم ويُؤخّرَكم إلى أجلٍ مُسمّىً"[8]

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط 79/6.

[2] الأنعام ، 146/6.

[3] الأخفش ، معاني القرآن 509/2.

[4] الرّوم 40/30.

[5] ابن هشام ، مغني اللبيب 326/1.

[6] البقرة 155/2.

[7] العكبري ، إملاء ما منّ به الرّحمن 70/1.

[8] إبراهيم 10/14.

ذهب الأخفش وأبو عُبيدة[1] إلى زيادة (مِنْ) في الآية ، والتبعيض يصح هنا ؛باعتبار المغفور من الذنوب هو ما بينهم وبين الله ، بخلاف ما بينهم وبين العِباد من المظالم . والمعنى عند أبي عُبيدة في المجاز : " ليغفرَ لكم ذنوبَكم ، فزِيدت (مِنْ) في الإيجاب ، وقيل أيضاً إنّها لبيان الجنس ورُدّ بأنه ليسَ قبلها مُبْهَم .

**ز)** وفي قوله تعالى في سورة الكهف : " يُحلَّوْن فيها مِن أساورَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسون ثياباً خُضْراً من سُنْدُسٍ وإستبرقٍ "[2] .

ذهب النّحاة إلى الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء وقيل : زائدة[3] بدليل قوله : " وحُلّوا أساورَ " وقُرئ الفعل ( يَحْلَوْن ) فتكون (مِنْ) زائدة أيضاً ، أي : يَسْتحسنون ، وهذا لا يجوز لأنه لازم فتجعل (مِنْ) للسبب . والظاهر أن (مِنْ) في ( أساور ) للتبعيض ، والثانية لابتداء الغاية، أي: أُنشئت من ذهب وقال أبن عطية : (مِنْ) في ( مِن أساور ) لبيان الجنس وتحتمل التبعيض .

**ح)** قال الأخفش بزيادة (مِنْ) في قوله تعالى في سورة البقرة : " بَغْياً أَنْ يُنَزّل اللهُ مِن فَضْله على مَنْ يشاءُ "[4]. وقيل أيضاً : إنها لابتداء الغاية[5]. والتوجيه نفسه لحرف الجر (مِنْ) الوارد في قوله تعالى في سورة الزّمر: " وتَرى الملائكةَ حافينَ مِن حَوْلِ العَرْش يُسبّحون بِحَمْد ربّهم"[6] .

**ط)** وفي سورة النّور قوله تعالى:" قُلْ للمؤمنين يَغُضّوا مِن أبصارِهم ، ويَحْفظوا فُروجَهم "[7].

ذهب العلماء إلى أن (مِنْ) في الآية زائدة على مذهب الأخفش في زيادتها في الإيجاب ، وأنها عند غيره للتبعيض ، وذلك أنّ أول نظرة لا يملكها الإنسان وإنما يغضّ فيما بعد ذلك ، وقال ابن

---

(1) أبو عبيدة ، مجاز القرآن 336/1 ، العكبري ، إملاء ما مَنّ به الرّحمن 66/2.

(2) الكهف 31/18.

(3) أبو حيان ، البحر المحيط 361/6. والعكبري ، إملاء ما مَنّ به الرّحمن 102/2 والزركشي ، البرهان 417/4.

(4) البقرة 90/2.

(5) أبو حيان ، البحر المحيط 306/1.

(6) الزّمر75/39.

(7) النّور 43/24.

عطية يصح أن تكون لبيان الجنس ، ويصح أن تكون لابتداء الغاية ، لم يتقدم مُبهم فتكون (مِنْ) لبيان الجنس، على أنّ الصحيحَ أن ليس مِن موضوعاتِها أن تكونَ لبيان الجنْس[1].

**ي)** وفي قوله تعالى في سورة يس : " وَخَلَقنا لهُم مِنْ مثلِهِ ما يَرْكبُون "[2] .

رأى العلماء أن الظاهر في قوله: (خلقنا) أنّه أريد به الإنشاء والاختراع ؛ وبالتالي(مِنْ) تكون للبيان، أمّا إذا أُريد به السّفن فتكون (مِنْ) للتبعيض أو زائدة[3] ، وعلى كل حال فَمَدْخولها في محل نصب حال من المفعول المؤخر .

**ك)** في قوله تعالى في سورة البقرة: "فادعُ لنا ربَّك يُخْرجُ لنا مِمّا تُنْبتُ الأرضُ من بَقلِها وقِثائِها"[4]. مفعول الفعل ( يُخرج ) محذوف ، أي : مأكولاً مّما تُنْبت[5] ، و( مِنْ ) للتبعيض ، وقال الأخفش زائدة كما في قولنا : ذهبتُ فأصبتُ من الطعام .

**ل)** ومن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قوله تعالى في السّورة نَفْسِها : " واتّخذوا من مَقام إبراهيمَ مُصلّى " وقوله : " وبثّ فيها من كلِّ دابة "[6]، قال العلماء : ( مِنْ ) في الآية الأولى للتبعيض ، أو بمعنى (في) ، أو زائدة عند الأخفش ، و في الآية الثانية ( مِنْ ) تبعيضيّة ، أو زائدة عند الأخفش[7] .

**م)** وفي قوله تعالى في سورة الحجر : " والأرضَ مَدَدناها وألقينا فيها رَواسيَ وأنْبتنا فيها من كلّ شيْءٍ مَوْزون"،وقوله : " ونَفَختُ فيه من رُوحي"[8]. ( مِنْ ) في الآيتين للتبعيض ، وعند الأخفش زائدة[9].

**ن)** وفي سورة هود : " قُلْنا احملْ من كُلّ زَوْجين اثنين وأهْلَك إلا منْ سَبق عليه القولُ "[10] .

---

[1] ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط 447/6 ، والعكبري ، الإملاء 51/1.

[2] يس 42/36.

[3] أبو حيان ، البحر المحيط 338/7.

[4] البقرة 61/2.

[5] أبو حيان ، البحر المحيط 1/ 231 . و الأخفش ، المعاني 272/1.

[6] البقره 125/2. 164.

[7] أبو حيان ، البحر المحيط 381/1.

[8] الحجر 19/15 ،29.

[9] العكبري ، الإملاء 73/2.

[10] هود 40/11.

( كل زوجين ) يُقرأ بالإضافة ، مفعول ( احمل ) اثنين ، و ( مِنْ ) زائدة لأنها صفة تقدّمت ، أو زائدة في المفعول ، واثنين توكيد . وهذا عند الأخفش[1].

**س** ) ومن زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب ، قوله تعالى في سورة طه : " وكذلك أنْزَلناهُ قـُرآناً عَرَبيّاً وَصَرّفْنا فيه من الوَعيد "[2]. المعنى : أي : نوعاً من الوعيد ، وهو الجنس ، وعلى قول الأخفش زائدة[3].

**ع)** ورأينا من النحاة مَنْ أجازَ زيادة حرف الجرّ( مِنْ ) في الإثبات في موضوع واحد هو " تمييز كـَم الخبرية " .

أورد العكبري في البيان : ذكر السّعد أنّ (مِنْ) الجارة تزاد في الإثبات اختياراً في موضع واحد، وهو تمييز ( كم ) الخبريّة إذا فُصل بَيْنه و بَيْن كـَمْ بفعل ، وذلك كقوله تعالى : " كـَمْ تَركـُوا مِن جَنّاتٍ "[4] ( فَمِنْ ) زائدة ، وجنات تمييز " كم " .

ومثله قوله تعالى في سورة الأنعام : " ألمْ يَرَوْا كمْ أهْلكنا مِنْ قَبْلهم مِنْ قرْيةٍ مكّناهم في الأرْض مَا لم نُمكّن لكُم وَأرْسَلنا السّماءَ عَليهم مِدْرارًا"[5]،حيث أجاز أبو البقاء أنْ تكون ( كم ) ظرفاً أو مصدراً على أنّ قوله ( مِنْ قرية ) مفعول ( أهلكنا ) على زيادة ( مِنْ )[6]. ومنه أيضاً قوله تعالى في سورة مريم : " وكم أهْلكنا قبْلهُم مِن قَرْيةٍ هُم أحْسَنُ أثاثاً وَرِئياً " ، وقوله تعالى في السّورة نَفسِها " وكمْ أهلكنا قبلهم من قريةٍ هل تُحِسُّ مِنْهم مِنْ أحدٍ أو تسْمعُ لَهم رِكْزاً "[7].

**سادساً- مواقفُ بَعْض العُلماءِ في مُصنّفاتهم مِنْ مَذهبِ الأخفش في زيادة (مِنْ)**

من خلال النظر في بعض المُصَنّفات النّحويّة والقرآنيّة القيّمة ، رأينا مِنَ المُصّنفين مَنْ تأثر بمَذهب الأخفش الأوسط في زيادة حرف الجرّ ( مِنْ ) في التركيب الموجب من دون أن يسبقها نفيٌ أو نَهْيٌ أو استفهام بـــ " هل "؛ فبنى معظم توجهاته النحويّة لبعض التراكيب بناءً على مذهب الأخفش الذي أقرّه في النّحو العربي ، ومنهم مَنْ ناقش ذلك المذهب ثمّ قارَنه بغيره من آراء كبار النحاة ثمّ مَال إلى غيره في توجيهاته ودراسته . ونقف هنا عنـد بعـض المصـنفات النحويّـة

---

[1] العكبري ، الإملاء 20/2.

[2] طه 113/20.

[3] العكبري ، الإملاء 127/2.

[4] الدخان 25/44.

[5] الأنعام 6/6.

[6] العكبري ، الإملاء 235/1.

[7] مريم 74/19 ، 98.

والقرآنيّة القيّمة ، لنرى مدى تأثر أصحابها بذلك المذهب الذي انفردَ به الأخفشُ من بين كبارِ النحاة البصريين وغيرهم من خلال ما هو تال:

**أ) مَنْ أخذ بمَذهب الأخفش في زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب**

**1- المسائل المُشكلة ، لأبي علي الفارسيّ ( ت 987/377 ).**

كان أبو علي الفارسيّ على صِلة وثيقةٍ بمَنْ سبقه من الشيوخ ومنهم أبو الحسن الأخفش ، ويدلّ على ذلك النصوص المستمدة من معاني القرآن للأخفش الواردة في مسائل الفارسيّ.

أورَدَ الفارسي[1]: ذكر أبو الحسن قوله تعالى: " ويُنزّل من السّماءِ من جبالٍ فيها من بَـرَدٍ "[2] فقال: هو فيما يُفسّر : يُنزّل من السماء جبالاً فيها من بَرَد . وقال بعضهم: ينزّل من السّماء من جبالٍ فيها من بَرَد، أي : في السماء جبال من بَرَدٍ ، يريد : أن يجعل الجبال من برد في السماء ويجعل الإنزال منها . قلت: أنا - أي الفارسيّ - في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن قوله : ويُنزّل من السّماء مِن جبال فيها من بَرَد. المعنى: ويُنزّل من السّماء جبالاً فيها من بَرَد. فموضع (مِنْ) الأولى نَصْب على أنّه ظرف، والثانية نَصْب على أنّه موضع المفعول به، و (فيها) صفه للجبال. و (مِنْ) الثالثة للتبيين ، كأنه يُبيّن من أي شيء هذا المكثر، كما تقول : عنده جبالٌ من المال فيكثر ما عنده منه ، ثم يُبيَّن المكثر بقولك : (من المال)، وقد جعلنا (مِنْ) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب ، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش.

**2- فوائد في مشكل القرآن ، لابن عبد السلام ( ت1262/660 ) .**

تناولَ عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام في كتابه ذاك تفسير آيات القرآن الكريم والتي تبدو مشكلة من ناحية عقائديّة أو لغويّة أو بلاغيّة .

في قوله تعالى حكاية عن نوح : " أن اعبدُوا اللهَ واتّقوه وأطيعون يَغْفر لَكُم مِنْ ذُنُوبكِم "[3] أورَدَ عزّ الدين بن عبد السلام حول توضيح معنى الآية ، والقول بزيادة ( مِنْ ) فيها : كيف يَصحّ هذا على رأي سيبويه ؟ فإن عنده ــ عند سيبويه ــ أنّ ( مِنْ ) لا تزاد في الموجب ، وإنّماهي ها هنا للتبعيض ، وأن المغفورَ هو بعض الذنوب ، مع أنّ الإسلامَ يجبُّ ما كان قبله ، بحيث لا يبقى منه شيءٌ[4] ، فلا يستقيمُ المعنى ها هنا إلا على رأي الأخفش ، لأنّ تقدير الكلام عنده : يَغفرُ لكم ذنوبَكم . و( مِنْ ) زائدة .

---

[1] الفارسّي ، المسائل المشكلة 241.

[2] النور 43/24.

[3] نوح 4/71.

[4] عزّ الدين بن عبد السلام ، فوائد في مشكل القرآن 210.

وأكــّد مذهبَ الأخفش في زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب عند توجيهه لقوله تعالى في سورة الرّوم: " ولَقد أرْسلنا مِنْ قبلك رُسُلاً إلى قومِهِم "[1]. قال : إنّ ( مِنْ ) ينبغي أن يُلتزم فيها ها هنا مذهب الأخفش في كونها تزاد في الموجب للتأكيد .

**3- شرح الرّضي على الكافية، للاستراباذي (ت 1289/688).**

أورد الرّضي : وقال الأخفش في قوله تعالى :" ثمّ لننزعنّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهُم أشــدُّ علــى الرّحمن عِتياً "[2]. ( مِنْ ) فيها زائدة كما هو مذهبه في زيادة ( مِنْ ) في الموجب ، و ( كــل شيعة) مفعول لننزعنّ ، و " أنّهم أشد " جملة مستأنفة لا تعلّق لها بالفعل[3].

**4- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، للقرا في (ت682 /7283)**

عَرَض القرافيّ لرأي الأخفش في زيادة ( مِنْ ) في الموجب ، فقال : والكوفيون يُجيزون البدل من المجرور بــ ( مِنْ ) الزائدة على اللفظ إذا كان الاسم نكرة ، لأن ( مِنْ ) عندهم تزاد في النكرات في الواجب ، والأخفش جاز ذلك في النّكرةِ والمعرفةِ وأجاز زيــادة ( مِــنْ ) فــي الواجب[4].

**5- فتح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، للأنصاري (لا.ت) .**

عَرَض الأنصاري لمذهب الأخفش الأوسط في زيادة ( مِنْ ) في الموجب عند حديثه حــول قوله تعالى في سورة البقرة : " فأتوا بسورةٍ من مِثْلِهِ "[5]، فأورد[6] : إنْ قلت : لِمَ ذُكرت (مِنْ) هنا وحُذفت من سورتي يونس وهود[7] ؟ قلت : لأن ( مِنْ ) للتبعيض أو للتبيين ، أو زائدة على قول الأخفش ، بتقدير رجوع الضمير في ( مثله ) إلى ( ما ) في قوله : " ممّا نزّلنا ".

**6- المُفصّل في علم العربيّة، للزمخشري ( ت1144/538)**

أورَدَ الزمخشري مذهب الأخفش الأوسط في جواز زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب بقوله : " مِــــنْ" معناها ابتداء الغاية المكانيّة، كقولك: سرتُ من البصرة إلى الكوفة ، وكونها مُبعّضة في نحو:

---

(1) الروم 47/30.

(2) مريم 69/19.

(3) الاستراباذي ، شرح الرّضي على الكافية 63/3.

(4) القرافي ، الاستغناء في أحكام الاستثناء 156.

(5) البقرة 23/2.

(6) أبو يحيى الأنصاري ، فَتْح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القرآن 23.

(7) إشاره إلى قوله تعالى في سورة يونس 38/10: " قُلْ فأتوا بسورةٍ مِثْلِه " . وقوله تعالى فــي ســورة هــود 13/11 . " قلْ فأتوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ".

أخذت من الدّراهم، ومُبيّنة في نحو: " فا جتنبُوا الرّجسَ مِن الأوثانِ "[1] ، ومزيدة نحو : ما جاءني من أحدٍ، ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفيّ، في حين الأخفش أجاز زيادتها في الإيجاب[2].

**ب- مَنْ خالفَ مَذهَب الأخفش في زيادة (مِنْ) في الإيجاب**

**7- الإيضاح في شرح المُفصّل، لابن الحاجب ( ت646/1248 ) .**

ناقش ابنُ الحاجبِ مذهبَ الأخفش في زيادة حرف الجرّ ( مِنْ ) في الإيجاب من خلال قوله تعالى في سورة الأحقاف : " يَغْفر لكُم مِن ذنُوبِكم "[3] . فقال : ووجه استشهاده[4] أنّه قد جاء في سورة الزمر: " إنّ اللهَ يغفِرُ الذنوبَ جَميعاً "[5]، وقد جاء " يَغْفر لكم من ذنوبِكم " فإنْ لم تُحمل على الزّيادة تناقض وليس بمستقيم لأنّه يثبت أصلاً في العربية بما ليس بمثبت لكونه مُحتملاً غير ما ذكره .

وذلك أنّ قوله: "يغفر لكم مِنْ ذنوبكم " إنّما وَرَد في قوم نوح- عليه السّلام- ، ويجوزُ أنْ يكونَ قومُ نوح إنّما يُغفر لهم بعضٌ من ذنوبهم ،" ويَغفر الذنوبَ جميعاً " إنّما ورد في هذه الأمّة ، فصحّ حَمْلُ تلك على التبعيض فزال وَهْمُ التناقض ، ثم ولو سُلم أنّ الآيتين لإحدى الأمّتين لجاز أن يكونَ يغفرُ الذنوبَ جميعاً لبَعْضِهم ، ويَغفرُ لكم منْ ذنوبكم لبعضِهم فصحّ أن يُحْمَل على التّبعيض ويزولَ وَهْمُ التناقض ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال[6] ، فإذن الوجه ما ذكره سيبويه[7] .

**8- اللبابُ في عِلل الإعرابِ والبناءِ ، للعُكبريّ ( ت616/1219 ).**

ناقش العكبري مذهبَ الأخفش في زيادة ( مِنْ ) في الواجب في قوله تعالى في سورة التوبة : "قد نَبّأنا اللهُ مِنْ أخبارِكم"[8] ، أورَدَ العُكبريّ : ( مِنْ ) عند سيبويه غير زائدة ، وقال الأخفش هي زائدة، والمفعول الثالث محذوف تقديره : قد نبّأ نا اللهُ أخباركم مشروحة ، وقد ظهَرَ رفضُهُ لمذهب الأخفش في زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب حيثُ قال : لا تجوز زيادة ( مِنْ ) في الواجب ، في حين أجازها الأخفش، ودليلنا أنّ(مِنْ) حرف ، والأصل في الحروف أنّها وُضعت للمعاني

---

[1] الحج 30/22.

[2] الزّمخشري ، المفصّل 283.

[3] الأحقاف 31/46.

[4] أي: الأخفش سعيد بن مسعدة.

[5] الزمر53/39.

[6] ابنَ الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصّل 143/2.

[7] رأي سيبويه أن (مِنْ) لاتزاد إلا في النفي . ينظر : سيبويه ، الكتاب 315/2 ، 318.

[8] التوبة 94/9.

اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى كـالهمزة ، فإنهـا تـدلّ علـى الاستفهام، فإذا قلت : أزيدٌ عندك ؟ أغنت الهمزة عن ( أَسْتَفْهم ) ، وأخذت من المال ، أي بعضه، وما قـُصد به الاختصار لا يَنْبغي أن يَجيءَ زائداً[1] .

وبعدَ الوقوفِ على مَدى تأثر النحاة والمفسّرين بمذهب الأخفش في زيادة حرف الجرّ ( مِنْ ) في التّراكيب نقول: إنّ آراءَ الأخفش الكثيرة التي حَفلتْ بها كتبُ النّحو وكتبُ التفسير ما هي إلا دليل على عِظم أثر الأخفش في النّحو والنّحويين الذين عاصروه أو جاءوا بعدَه ، فأبو بكر بـن السّراج ــ وهو البصريّ ــ الذي أخذ عن المُبرّد ثمّ إليه آلت رياسة النحو بعده ، عَـوّل علـى مسائل الأخفش ؛ فخالف أصولَ البصريين في مسائل كثيرة ، وما هذا إلا دليل آخر على سِـعَةِ عِلْم الأخفش في قضايا النحو وأثره في تطوّرها وانفراده بآراء خاصّة به نابعة من فكرهِ الثاقب ، وتأييد كثير من النحويين له، كلّ ذلك أدّى إلى اتساعِ رُقعة النّحو العربيّ وبَسْطِ قضاياه ، وتَوْسيعِ مَسائله.

" **الخاتمة** "

وبعد هذه الوقفة عند آراء العلماءِ من النّحويين والبلاغيين والمفسّرين ومواقفهم من قضـيّة زيادة حرف الجرّ ( مِنْ ) في التراكيب ، نَخلصُ إلى التالي:

**أولاً**- لم يَتعسّف النّحويّ والبلاغيّ والمُفسّر في القول بأنّ هذا الحرف زائد في التركيب ، بـل اعتبروا أنّ الحرفَ يوضُع في التركيب لمعنىً يؤدّيه ، فلا يجوزُ أن يُحكمَ بزيادتِه إذا أمْكـنَ أن يُجرى على أصلِه .

**ثانياً**- إنّ القولَ بوقوع الزّائد في التركيب يكونُ من جهَة الإعراب لا من جهة المَعْنى ، و إذا اعتُبر الحرفُ زائداً عند النحويين إنّما ذلك؛ لأنهم لم يستطيعوا له توجيهًا إعرابيًا، وإنّما وجدوه قد أدّى معنىً لا يستفادُ من الجُمْلة إذا هو حُذف ، كإفادة اللفظ فصاحةً والمعنى توكيدًا .

**ثالثاً**- إنّ تفرّدَ الأخفش الأوسط بقوله " بجواز زيادة حرف الجرّ ( مِنْ) في الإيجاب " ، وخروجه على شروط غيره من النّحويين البصريين كان له كبيرُ الأثر في غيره من النحويين الذين جاءوا بعده وفي مُصَنّفاتهم، كمَا لهُ أثرُه أيضًا في توسيع مسائل النّحو العربيّ وبَسْط قضاياه .

**رابعاً**- كانت نظرَةُ البلاغي في توجيه الحَرفِ الزّائدِ في التراكيب اللغوية أوسعَ من نظرة النّحوي حيثُ وقفَ البلاغيُّ عند دلالات زيادة الحرفِ في التركيب ، تلك الدلالات التي لم يلحظها النحويّ كمَا لم يُولها عنايةً كبيرةً.

---

[1] العكبريّ ، اللباب في علل الإعراب والبناء 257/1.

وفي الختام أرجو أن أكونَ قد وُفّقت في إظهارِ قضيّة نَحْويّة كانت مَحط خلاف بَيْن النّحاة من جهة، والمفسّرين من جهة أخرى ،مع بَيان أثرها الكبير في حلّ مُشكلات تأويليّة اعترضتْ سبيلَ النّحاة والمفسّرين عند وقوفِهم على بعضِ الحروفِ في التراكيب اللغويّة والقرآنيّة.

**المصادر والمراجع**


1- الأخفش ، سعيد بن مَسْعدة ( ت 215هـ) ، معاني القرآن ؛ تحقيق عبد الأمير محمد الورد، بيروت : عالم الكتب ، 1985/1405.

2- الاستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، 1978/1398.

3- الأنصاري أبو يحيى زكريا ، فتح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ؛ تحقيق محمد علي الصابوني ، بيروت : عالم الكتب ، 1985/1405.

4- بروكلمان (كارل) ، تاريخ الأدب العربي ؛ نقله إلى العربية عبد الحليم النجار ، الطبعة الرابعة القاهرة : دار المعارف.

5- أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، الديوان ؛ شرح وتعليق شاهين عطية ، بيروت : شركة الكتاب اللبناني ، 1968/1387 .

6- الجرجاني (عبد القاهر) ، أسرار البلاغة ؛ تحقيق هـ . ريتر ، الطبعة الثانية : القاهرة : دار مكتبه المتنبي ، 1979م.

7- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت : دار الهدى.

8- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان (ت 646 هـ) ، أما ليه ؛ تحقيق فخر صالح قدّارة ، عمّان: دار عَمّار ، 1989/1409.

9- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ( ت 646 هـ )،الإيضاح في شرح المفصل؛ تحقيق موسى بناي العليلي ، بغداد : مطبعة العاني.

10- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ( ت 754هـ) ، البحر المحيط ، بيروت : دار الفكر.

11- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ( ت 681 هـ) ، وفيات الأعيان ؛ تحقيق إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة.

12- الزركشي ، بدر الدين محمد عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1988/1408.

13- الزمخشري ، أبو القاسم محمد بن عمر ، شرح الأنموذج في النحو ، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف ، القاهرة : مكتبة الآداب.
14- الزمخشري ، أبو القاسم محمد بن عمر ،الكشاف ؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، الرياض : مكتبة العبيكان ، 199/1418.
15- الزمخشري ، أبو القاسم محمد بن عمر ، المُفصّل ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الجيل.
16- زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرحه وقدّم له علي حسن فاعور ، بيروت : دار الكتب العلميّة، 1988/1408.
17- ابن السّراج ، أبو بكر محمد بن سهل ( ت 316 هـ ) ، الأصول في النّحو ؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرّسالة ، 1985/1405.
18- السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي ( ت 626 هـ ) ، مفتاح العلوم ؛ تحقيق نعيم زرزور ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1983م.
19- السّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ( ت 756 هـ) ، الدّرالمَصُون في عُلوم الكتاب المَكنون؛ تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، دمشق : دار القلم ، 1982/1406.
20- ابن سنان الخفاجي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد ( ت 466 هـ ) ، سرّ الفصاحة ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1982/1402.
21- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ ) ، الكتاب؛ تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1982/1402.
22- السّيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ؛ تهذيب فريتس – كرنكو، بيروت : المطبعه الكاثوليكيّة.
23- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرّحمن ( ت 911 هـ) ، الإتقان في علوم القرآن ؛ تحقيق محمد أحمد القيسيّة ، أبو ظبي : مؤسسة النداء ، 2003/1424.
24- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرّحمن ( ت 911 هـ) ، الأشباه والنظائر في النّحو ، البيضاء : دار الكتاب العربي ، 1984م .
25- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرّحمن ( ت 911 هـ) ، بغية الوعاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت : المكتبة العصريّة .
26- الصّيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق ، التبصرة والتذكرة ؛ تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، دمشق : دار الفكر ، 1982م.

27- ابن عبد السلام ، عزّ الدين عبد العزيز (ت 660هـ) ، فوائد في مشكل القرآن ؛ تحقيق سيّد رضوان علي الندوي ، جدّة : دار الشروق.
28- أبو عبيدة ، مَعمر بن المثنى (ت 210هـ) ، مجاز القرآن ؛ تحقيق محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، بيروت : مؤسسة الرّسالة ، 1401 /1981.
29- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) ، إملاء ما مَنّ بـه الـرّحمن ، بيروت : دار الكتب العلميّة ، 1979/1399.
30- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب ؛ تحقيق غازي مختار طليمات ، بيروت – دمشق : دار الفكر ، 1995/1416.
31- الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت377هـ) ، المسائل المشكلة ؛ تحقيق صلاح عبد الله السنكاوي ، بغداد : مطبعه العاني.
32- أبو الفتوح (محمد) ، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم ، بيروت : مكتبه لبنان ، 1955م.
33- القرافي ، شهاب الدين ( ت682هـ)، الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق طه محسن، بغداد: مطبعة الإرشاد ، 1982/1402.
34- القزويني ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين ( ت 739هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، بيروت : دار الجيل.
35- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 624 هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1986/1406.
36- المالقي ، أحمد بن عبد النور (ت 702هـ) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية.
37- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672 هـ) ، شواهد التوضيح والتصحيح ؛ تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار الكتب العلميّة.
38- المُبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ) ، المقتضب ؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت : عالم الكتب.
39- النابغه الذيباني ، الديوان ، تحقيق شكري فيصل ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، 1990/1410.
40- ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، الفهرست ، تحقيق ناهد عباس عثمان ،دار قطري بن الفجاءة 1985م.
41- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت 761 هـ)، مغني اللبيب؛ تحقيق محمد مُحيى الدين عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصريّة ، 1407/ 1987.
42- ابن يعيش ، موفق الدين علي (ت 643 هـ) ، شرح المفصّل ، بيروت : عالم الكتب.

مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص315- ص337 يناير 2009
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/